



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الحادية والأربعون

”إحداث أثر فارق في الأمن الغذائي والتغذية“

روما، إيطاليا، 13-18 أكتوبر/تشرين الأول 2014

في سبيل إطار لرصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي

مسائل تستدعي اهتمام لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)

إن اللجنة:

(أ) تعرب عن تقديرها لعمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد وتسلط الضوء على أهمية دور الرصد والتقييم في تحسين فعالية عمل اللجنة؛

(ب) تسلم بالوثيقة CFS 2014/41/11 ”في سبيل إطار لرصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي“، وتقوم اللجنة على وجه الخصوص بما يلي:

(1) تأييد الاقتراح المنهجي الوارد في الملحق 1 الذي يقر بأنه يمثل أول خطوة في سبيل إعداد إطار لرصد القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة، مع مراعاة عمل اللجنة السابق؛

(2) الطلب من أمانة اللجنة، بالتعاون مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد، إجراء تقييم أساسي بشأن فعالية اللجنة ابتداءً من تنفيذ مسح آراء أصحاب المصلحة في اللجنة، على النحو المشار إليه في الاقتراح المنهجي الوارد في الملحق 1، وإتاحة تحديث يشمل تقريراً عن نتائج المسح الأساسية في الدورة الثانية والأربعين للجنة؛



m1074a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- (3) الطلب من أمانة اللجنة، بالتعاون مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد، لتكميل مسح آراء أصحاب المصلحة في اللجنة بتنفيذ تقييمات معمقة على المستوى القطري على أساس تطوعي، على النحو الموصوف في الاقتراح المنهجي الوارد في ملحق 1، رهناً بالموارد المتاحة؛
- (4) تشجيع أصحاب المصلحة في اللجنة على مواصلة تبادل خبراتهم وأفضل ممارساتهم، والطلب من الأمانة استكشاف السبل وتعزيزها من أجل تنظيم فعاليات على النحو المشار إليه في الفقرة 5 من هذه الوثيقة، رهناً بالموارد المتاحة؛
- (5) التوصية بأن تواصل مجموعة العمل المفتوحة العضوية عملها بناء على نتائج التقييمات الأساسية، سعياً إلى مساعدة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، على تناول مسائل ما إذا ما إذا كانت الأهداف تتحقق، وسبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على نحو أسرع وأكثر فعالية. وسيترتب عن هذا الأمر وضع آلية ابتكارية، تشمل تعريف المؤشرات المشتركة، لرصد التقدم المحرز في مجال الأهداف والإجراءات المتفق عليها مع مراعاة الدروس المستفادة من المساعي السابقة للجنة ومحاولات الرصد الأخرى. وسوف يتعين مراعاة تعليقات واردة من جميع أصحاب المصلحة في اللجنة وسوف تقوم آليات جديدة على أساس هياكل قائمة (الفقرة 6 (2) من الوثيقة CFS: 2009/2 Rev.2).

1- اتفق أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي في وثيقة إصلاح اللجنة على ثلاثة مبادئ توجيهية، ألا وهي الشمولية؛ وإقامة روابط متينة مع الميدان لضمان استناد العملية إلى الواقع المعاش؛ ومرونة التنفيذ بحيث تستطيع اللجنة الاستجابة للبيئة الخارجية المتغيرة ولاحتياجات الأعضاء. (الفقرة 3 من الوثيقة CFS: 2009/2 Rev.2). ويتمثل أحد الأدوار التي أشير إليها في وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في تعزيز المساءلة وتبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات، حيث أنه "... من الواجب أن تساعد اللجنة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، بغية العناية بمسائل ما إذا كانت الأهداف تتحقق، وسبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على نحو أسرع وأكثر فعالية" (الفقرة 6 (2) من الوثيقة CFS: 2009/2 Rev.2).

2- وفي الدورة الأربعين للجنة التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2013، سلّمت اللجنة بالوثيقة CFS 2013/40/8 باعتبارها تقدماً جيداً نحو وضع إطار لرصد القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة¹ وشددت على أهمية دور اللجنة بصفتها منبراً بالنسبة إلى أصحاب المصلحة لاستمرار تبادل الخبرات والممارسات بطريقة دورية في مجال عملية الرصد في المجالات الاستراتيجية على جميع المستويات (العالمية والإقليمية والوطنية) وضرورة استخدام الرصد والتقييم من أجل تحسين عمل اللجنة، بما في ذلك صياغة توصيات اللجنة في المستقبل. وتمثلت إحدى التوصيات التي أقرتها اللجنة في دورتها الأربعين في "... القيام بعمليات تقييم دورية لفعالية اللجنة في مجال تحسين

¹ الوثيقة CFS 2013/40 REPORT - <http://www.fao.org/docrep/meeting/029/mi744a.pdf>

الأطر السياسية، لاسيما على المستوى القطري، وفي تعزيز الاتساق بين أصحاب المصلحة ومشاركتهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية².

3- واستجابةً لهذا الطلب، نظمت أمانة اللجنة، بدعم مالي من ألمانيا ومساندة تقنية من فريق الدعم التقني المعني بالرصد، حلقة عمل تقنية استشارية من أجل الحصول على مداخلات من خبراء وإثراء تصميم مسح أساسي. وعُقدت حلقة العمل في مقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما في 14 و15 أبريل/نيسان 2014³. وكان من بين المشاركين خبراء تقنيون في مجال رصد مسألتي الأمن الغذائي والتغذية وتقييمهما، ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة ووكالات التنمية، وكذلك من أمانة اللجنة وفريق الدعم التقني. وركزت مجموعة العمل والمناقشات العامة على العناصر الأساسية للنظر فيها من أجل مراعاتها في المسح الأساسي، وأساليب جمع البيانات ونموذج المسح.

4- وبعد حلقة العمل هذه، شرعت أمانة اللجنة، بالتشاور مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد، في إعداد الاقتراح المنهجي الوارد في الملحق 1.

5- وبالإضافة إلى الاقتراح المنهجي الوارد في الملحق 1، ينبغي على أصحاب المصلحة في اللجنة أن يواصلوا تشجيع تنظيم فعاليات ترمي إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات على جميع المستويات من أجل تحفيز التقدم المحرز في سبيل تطبيق المخرجات الرئيسية للجنة⁴. وينبغي أن تستكشف وتعزز أمانة اللجنة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، سبل تنظيم هذه الفعاليات التي قد تُعقد خلال الدورات العامة للجنة و/أو خلال فعاليات أخرى ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية.

6- وينبغي اعتبار الاقتراح المنهجي بمثابة خطوة أولى في سبيل تقييم فعالية اللجنة، ويرمي إلى تقديم مساهمة أولية من أجل تصور وتطوير إطار عمل بشأن رصد القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة⁵ ودور اللجنة في ترسيخ المساءلة وتبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات⁶.

² الوثيقة CFS 2013/40 REPORT – <http://www.fao.org/docrep/meeting/029/mi744a.pdf>

³ تقرير حلقة العمل متاح باللغة الإنكليزية فحسب على الموقع CFS Technical Consultative Workshop Report 14-15 April 2014

⁴ تشمل أهم مخرجات اللجنة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.

⁵ الوثيقة CFS 2013/40 REPORT – <http://www.fao.org/docrep/meeting/029/mi744a.pdf>

⁶ الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي – http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_A_K7197.pdf

الملحق 1

الاقتراح المنهجي

أولاً - مقدمة

1- ينبغي اعتبار المناهج والأساليب المقترحة في هذه الوثيقة أول خطوة في سبيل تصور واستحداث إطار شامل للرصد والتقييم من أجل الرصد في سياق اللجنة. وهذا الاقتراح، بصورة خاصة، هو بمثابة إسهام في دور اللجنة في مجال الرصد والتقييم، ولاسيما، إسهام في دور اللجنة في ترسيخ المساءلة وتبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات⁽¹⁾.

2- ويقدم هذا الاقتراح لمحة عامة عن المسائل التي ينبغي مراعاتها، ومن ضمنها:

- المعايير الرئيسية التي ينبغي مراعاتها في تقييم فعالية اللجنة (القسم 1)؛
- منح التقييم الشامل الموصى به ومجموعة أولية من "المسائل الرفيعة المستوى" الواجب تناولها عن طريق أساليب تقييم تكميلية (القسم 2)؛
- وصف أساليب التقييم التي ينبغي مراعاتها من أجل التقييمات الأساسية والدورية اللاحقة، بما في ذلك نطاقها والموارد اللازمة (القسم 3).

ثانياً - الفعالية في سياق اللجنة

3- ينبغي أن يشكّل المسح الأساسي المتوقع والتقييمات الدورية، على النحو المتصور في هذه الوثيقة، غرضين رئيسيين وتكميليين، أي:

- استخراج دروس مستفادة من المستويات العالمية والإقليمية والوطنية التي تستطيع أن تساعد على تحسين فعالية اللجنة؛
- تقييم مدى تعزيز/تأثير اللجنة في مجال الأطر السياسية المحسّنة المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

4- وبالاتناد إلى استعراض الأدبيات المتعلقة بالرصد والتقييم⁽²⁾ وإلى العمل السابق لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل والأولويات⁽³⁾، يمكن تعريف "فعالية اللجنة" باعتباره مدى تحقيق نتائج اللجنة أو توقع تحقيقها. ويقوم هذا الاقتراح المنهجي على هذا التعريف، الأمر الذي يشدّد على التحقيق التدريجي لثلاثة نتائج متوقعة تعززها اللجنة، على النحو المقتطف من وثيقة برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2014-2015⁽⁴⁾ والمشار إليه في الجدول 1.

5- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التشديد على المخرجات الرئيسية للجنة. وتتضمن هذه المخرجات الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية⁽⁵⁾ ويتسق التركيز على المخرجات الرئيسية للجنة مع المناقشات والتوصيات السابقة الصادرة عن مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد، الأمر الذي سلط الضوء على أنه لا ينبغي للجنة السعي إلى رصد جميع قرارات اللجنة وتوصياتها التي حظت بالتأييد.

الجدول 1: الهدف العام للجنة ونتائجها المتوقعة		
الهدف العام للجنة		المساهمة في الحد من الجوع ومن سوء التغذية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية للبشر أجمعين
نتائج اللجنة ⁽⁶⁾	النتيجة ألف	النتيجة باء
	تعزيز التنسيق العالمي بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية	تحسين التقارب بين السياسات حول القضايا الأساسية للأمن الغذائي والتغذية
	تعزيز الأمن الغذائي والتغذية	تعزيز الإجراءات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

6- وبالنظر إلى التعريف المقترح بشأن فعالية اللجنة، من الجدير تسليط الضوء على وجود تحديات معينة في معالجة الرصد في سياق اللجنة من حيث وضع التصور والتصميم بشأن أنشطة مفيدة ذات صلة بالرصد والتقييم وتنفيذها بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وهذه التحديات موجزة في الجدول 2.

الجدول 2: التحديات التي تم مواجهتها عند تصميم تقييمات فعالية اللجنة	
1	ليست اللجنة مشروعاً أو برنامجاً ولا تملك إطاراً مفصلاً للنتائج لديه مؤشرات وأهداف وأدوار ومسؤوليات محددة ومتفق عليها مسبقاً بشأن الأداء.
2	تُعد اللجنة منتدًى استشارياً وجهاز حكومي دولي ⁽⁷⁾ يشمل طائفة من الجهات الفاعلة، من ضمنها الدول الأعضاء، وأجهزة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات المالية والخيرية، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وينطوي هذا الأمر على أن تعتمد فعالية اللجنة في تحقيق نتائجها المتوقعة على جهود وقدرات جماعية لكل الجهات الفاعلة المعنية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.
3	ليست القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة وأهم مخرجاتها ملزمة قانونياً، فتتطلبها يقوم على أساس طوعي.
4	تتسم نتائج اللجنة ومخرجاتها بمستوى عالٍ من التعقيد نظراً إلى تعدد أبعاد الأمن الغذائي والتغذية، وكذلك المستويات المتعددة (المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية) المأخوذة بعين الاعتبار.
5	يشكل تغيير السياسات أمراً في غاية التعقيد وليس بالضرورة متدرجاً. وتنطبع العمليات السياسية بالكثير من القوى والجهات الفاعلة المتفاعلة. ويمثل تقييم العمل المؤثر سياسياً، في أي مكان كان، تحديات مفاهيمية وتقنية لأنه يصعب تحديد السبب (أو العزو) بين الإجراءات والنتائج المرجوة. ويجعل هذا الأمر من شبه المستحيل توقع بثقة النتائج المحتملة لمجموعة من الأنشطة المتعلقة بالسياسية ⁽⁸⁾ . وفيما يتعلق بالسياق المحدد للجنة، من الصعب جداً تحديد الروابط بين الإجراءات المؤثرة سياسياً والمعززة (أي المخرجات الرئيسية للجنة) وأي تغيير في السياسات العالمية والإقليمية والوطنية المؤثرة في الأمن الغذائي والتغذية.

7- وسيكون من المفيد وضع "نظرية تغيير"⁽⁹⁾ بشأن اللجنة، سعياً إلى معالجة تحديات الرصد والتقييم الموصوفة في الجدول 2. وفي الواقع، يشكّل إعداد نظرية للتغيير نهجاً مستخدماً بصورة شائعة من أجل توجيه رصد وتقييم الأعمال المؤثرة سياسياً. ويمكن تعريف نظرية التغيير في سياق العمل المؤثر سياسياً باعتباره نموذجاً منطقياً عن طريقة تصور الأنشطة المؤثرة سياسياً لتؤدي إلى إجراء التغييرات المرجوة في السياسات أو في حياة الناس. وتتضمن السياسات مجموعة من العمليات⁽¹⁰⁾ وتنطوي التحسينات السياسية المؤثرة بصورة رئيسية على ما يلي: تعزيز التغيير السلوكي لأصحاب المصلحة الأساسيين؛ وتشجيع التزامات الدول والجهات الفاعلة الأخرى؛ وضمان تغيير إجرائي؛ والسياق المؤثر سياسياً؛ والتغيير السلوكي المؤثر في أصحاب المصلحة الأساسيين⁽¹¹⁾.

8- ووفقاً لنهج نظرية التغيير المذكورة أعلاه وللغاية المحددة لوضع تصور بشأن تقييم فعالية اللجنة، يُقترح إجراء تحليل بشأن فعالية اللجنة بالتركيز على مجموعة من المعايير الشاملة والتكميلية للتقييم (أو دوافع نجاح أساسية) والمعروضة في الجدول 3. ويستند نهج نظرية التغيير للجنة إلى افتراض مفاده أن "الأداء السليم" بموجب معايير التقييم المقترحة يخوّل اللجنة إحراز تقدّم "بفعالية" في سبيل تحقيق نتائجها المرجوة.

الجدول 3: المعايير المقترحة بشأن تقييم فعالية اللجنة		
التعاريف (ماذا تقيس معايير التقييم)	معايير التقييم (دوافع النجاح الأساسية)	نتائج اللجنة
مدى إمكانية أن يعالج منتدى اللجنة الأولويات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية	أهمية اللجنة	1
مدى شمول اللجنة لكل أصحاب المصلحة المعنيين ومدى مشاركتهم النشطة	الشمولية والمشاركة	2
مدى تعزيز اللجنة التنسيق العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية والمشاركة في منتديات ومبادرات عالمية وإقليمية ذات صلة	التنسيق والانخراط	3
مدى إنتاج وتعزيز اللجنة مخرجات (مثل التوصيات السياسية والاستراتيجيات السياسية والخطوط التوجيهية السياسية) تماشياً مع الأولويات العالمية والإقليمية والوطنية	تعزيز تقارب السياسات	4
مدى استناد القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة إلى الأدلة	اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة	5
		النتيجة ألف تعزيز التنسيق العالمي بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية
		النتيجة باء تحسين التقارب بين السياسات حول القضايا الأساسية للأمن الغذائي والتغذية

مدى قدرة فعالية اللجنة على التوعية بأهم مخرجات اللجنة وإذكاء الوعي بالأمن الغذائي والتغذية في أوساط الجهات صانعة القرارات وأصحاب المصلحة الآخرين على جميع المستويات	استراتيجية التواصل الخاصة باللجنة	6	
مدى تسهيل اللجنة الدعم الفعال وإسداء المشورة رداً على طلبات واردة من الأقاليم والبلدان	قابلية اللجنة للاستجابة	7	النتيجة جيم تعزيز الإجراءات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية
مدى التأثير الإيجابي للجنة في العمليات السياسية والتعزيز على المستويين الإقليمي والوطني عن طريق تقديم مخرجاتها الرئيسية وتعزيزها	تأثير اللجنة	8	
مدى امتلاك أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة قدرات على تطبيق أهم مخرجات اللجنة على المستويين الإقليمي والوطني	القدرة على الاستيعاب	9	

9- وتستند معايير التقييم المقترحة في الجدول 3 إلى الأوصاف المتعلقة بنتائج اللجنة المتوقعة، مع مراعاة بيان رؤية اللجنة وطبيعة التوصيات السياسية. ويرتبط كل معيار من معايير التقييم بنتيجة معينة من نتائج اللجنة المتوقعة غير أن بعض المعايير المقترحة يجوز أن تطبق على أكثر من نتيجة من هذه النتائج المتوقعة.

10- وعموماً، يعالج تقييم المعايير المتصلة بالنتيجتين ألف وباء من نتائج اللجنة (المعايير من 1 إلى 6) معالجةً رئيسيةً قدرة منتدى اللجنة في مجال تعزيز العمليات الاستشارية وتقديم منتوجات ترمي إلى ترسيخ التغيير السلوكي لأصحاب المصلحة الأساسيين، مما يشجع التزامات الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ويضمن التغيير الإجرائي. ويشير تقييم المعايير المتعلقة بالنتيجة جيم إشارة رئيسية إلى تحليل مدى استجابة اللجنة للطلبات والعمليات السياسية المؤثرة، على المستويين الإقليمي والوطني، سعياً إلى تحسين السياق السياسي والتغيير السلوكي المؤثر في أصحاب المصلحة الأساسيين.

ثالثاً - تقييم النهج

11- بالنظر إلى التحديات المذكورة في القسم 1 وتماشياً مع معايير الرصد والتقييم والممارسات الجيدة المقبولة على نطاق واسع، يقترح هذا الاقتراح المنهجي أن ترتبط معايير التقييم المشار إليها في الجدول 3 بمجموعة من "مسائل التقييم الرفيعة المستوى"⁽¹²⁾. ومن المتوقع تناول هذه المسائل عن طريق تنفيذ تقييمات دورية أساسية ولاحقة. وترد المسائل الرفيعة المستوى المؤقتة في الجدول 4 أدناه.

الجدول 4: تقييم "المسائل الرفيعة المستوى"	
معايير التقييم	المسائل الرفيعة المستوى
1	أهمية اللجنة إلى أي مدى تكتسب القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة أهمية بالنسبة إلى [وتماشياً مع] الأولويات القطرية؟ هل تجسّد القرارات والتوصيات والتوصيات السياسية الصادرة عن اللجنة المسائل الطارئة تجسيداً مناسباً؟
2	الشمولية والمشاركة إلى أي مدى يكون جميع أصحاب المصلحة في اللجنة مشمولين؟ إلى أي مدى يشارك ويساهم أصحاب المصلحة بنشاط في عمليات اللجنة؟
3	التنسيق والانخراط إلى أي مدى تشارك اللجنة بفعالية في تعزيز التنسيق العالمي بشأن السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؟ إلى أي مدى تشارك اللجنة بصورة استراتيجية وبناءة في المنتديات الإقليمية والعالمية من أجل ضمان الاتساق السياسي للأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية؟ (أي: ما بعد عام 2015، واللجنة الدائمة للتغذية، والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، ومجموعة الثماني/مجموعة العشرين، و البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وغير ذلك)
4	تعزيز سياسة التقارب إلى أي مدى تعزز المخرجات الرئيسية للجنة الاتساق السياسي (عامودياً وأفقياً)، من حيث الاستراتيجيات والخطوط التوجيهية والمبادئ وغير ذلك؟ وإلى أي مدى تنجح المخرجات الرئيسية للجنة في التقاط المداخلات الواردة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟
5	صنع القرارات على أساس الأدلة إلى أي مدى تستند القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة إلى أدلة؟ ما هي درجة تناسب الآليات القائمة من أجل دعم عمليات صنع قرارات اللجنة القائمة على الأدلة؟
6	استراتيجية التواصل الخاصة باللجنة إلى أي مدى تصل سبل تواصل اللجنة بشأن القرارات والمخرجات الرئيسية إلى أصحاب المصلحة المناسبين؟ إلى أي مدى ينشر أصحاب المصلحة التابعين للجنة مخرجات اللجنة الرئيسية؟ إلى أي مدى ترد إلى اللجنة مسائل وتوصيات من مستويين وطني وإقليمي؟

<p>إلى أي مدى تلبية اللجنة طلبات المشورة الواردة من أصحاب المصلحة؟</p> <p>إلى أي مدى تتناسب الطلبات الواردة من أصحاب المصلحة إلى اللجنة مع أهداف هذه اللجنة ونتائجها؟</p>	<p>7 قابلية اللجنة للاستجابة</p>
<p>مدى تجسيد الخطط الوطنية والإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وغيرها من خطط أصحاب المصلحة في هذا الشأن التوصيات والقرارات الصادرة عن اللجنة.</p> <p>مدى إنشاء الدول أو إنها في صدد إنشاء منتديات مؤلفة من عدة أصحاب مصلحة متعددين لتناول المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.</p>	<p>8 تأثير اللجنة</p>
<p>إلى أي مدى تُستخدم قدرات أصحاب المصلحة في اللجنة على المستويين الإقليمي والوطني لتسهيل "الاتساق العامودي السياسي"؟</p> <p>إلى أي مدى تُجسّد/تُعتمد المبادئ والقرارات والسياسات المتعلقة باللجنة في المؤسسات الوطنية والإقليمية؟</p>	<p>9 القدرة على الاستيعاب</p>

12- تكون بعض النهج والأساليب أكثر تناسباً من غيرها بغرض جمع المعلومات اللازمة للرد على المسائل المتعلقة بالتقييم الأولي الرفيع المستوى المشار إليه في الجدول 4. ومن شأن مستوى الدقة، والموثوقية، والفائدة المتعلقة بالمعلومات الممكن الحصول عليها، على نطاق واسع، أن يعتمد على أسلوب التقييم المعتمد. وتتسم أساليب التقييم بمستويات مختلفة من التعقيد ويجوز أن تستلزم موارد مختلفة لاعتمادها. ومن أجل الغاية المحددة لوضع تصور وتصميم، تستند التقييمات الدورية الأساسية واللاحقة، واختيار أسلوب التقييم المناسب استناداً رئيسياً إلى: (أ) "قابلية تقييم" العناصر التي يجب تقييمها؛ (ب) عمق التحليل الذي سيجري؛ (ج) الموارد المالية والبشرية المتاحة.

13- بالنظر إلى تنوع وتعقيد المسائل التي تتناولها معايير التقييم المقترحة، من المقترح معالجة مسائل التقييم الرفيع المستوى المعروضة في الجدول 4 عن طريق تنفيذ أساليب تقييم تكاملية. وبصورة خاصة، تتضمن أساليب التقييم المقترحة للنظر في إجراء تقييم دوري أساسي ولاحق ما يلي:

- مسح لآراء أصحاب المصلحة في اللجنة؛
- عمليات تقييم معمقة على المستوى القطري في عينة مختارة من البلدان.

14- وينبغي اعتبار هذين الأسلوبين بمثابة أسلوبين تكمليين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في نهج إضافية أخرى وأساليب تقييم، على أساس الاهتمام والطلبات المحددة الواردة من أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة فيها؛ وكذلك على توافر الموارد لتصميمها وتنفيذها. ويمكن أن تشمل هذه الأمور تبادل أفضل الممارسات على جميع

المستويات— بما في ذلك أثناء فعاليات عامة للجنة وفترة ما بين الدورات⁽¹³⁾. وفي نهاية المطاف، يجوز النظر في نطاق تقييم كامل بشأن اللجنة⁽¹⁴⁾.

رابعاً- أساليب التقييم ونطاقه

15- مع مراعاة نوع المعلومات اللازمة وتوافر الموارد، يُقترح إجراء تقييم بشأن فعالية اللجنة (تقييمات دورية أساسية ولاحقة على حد سواء) عن طريق مسح آراء أهم مبلغى اللجنة وتكميله بتقييمات معمقة على المستوى القطري. ويتيح هذا القسم تفاصيل بشأن غرض الأساليب المقترحة، ونطاقها، وطرائق تنفيذها، والكلفة المقدرة لها.

ألف- مسح آراء أصحاب المصلحة في اللجنة

- الغاية: يرمي "مسح آراء أصحاب المصلحة في اللجنة" إلى تقديم لمحة سريعة عن حالة فعالية اللجنة، مع التركيز على كل معيار من المعايير التسعة بشأن فعالية اللجنة المذكورة في الجدول 3.
- النطاق: إن طبيعة المسح المقترح "نوعية". وسوف يتمثل تنفيذه في جمع، وتوحيد، وتقديم تقارير بشأن آراء ووجهات نظر عبّر عنها مبلغون أساسيون بشأن مدى حسن أداء اللجنة في إطار "الدوافع الأساسية للنجاح" المحددة (المرجع الجدول 3). وسوف يركز المسح على "مسائل التقييم الرفيع المستوى" المشار إليها في الجدول 4، مما سوف يستخدم لإعداد استبيان استقصائي مفصل سوف يكون متاحاً "على شبكة الإنترنت" بواسطة نماذج مختارة من مبلغى اللجنة.
- أسلوب جمع البيانات: سوف تُجمع بيانات المسح باستخدام استبيان هيكلي فيه أسئلة متعددة الأجوبة وبيانات، مما يتيح للمستطلعين الإشارة إلى آرائهم ووجهات نظرهم. وسوف تُحال الأسئلة والبيانات بصورة محددة إلى كل معيار من معايير التقييم التسعة المذكورة في الجدول 3 (حوالي 5 أسئلة لكل معيار تقييم). وفيما يتعلق ببعض الأسئلة، سوف تتاح إمكانية إبداء المشاركين في المسح تعليقات في هذا الصدد.
- النموذج: ينبغي أن يتضمّن نموذج المسح مجموعة متوازنة من الناحية الجغرافية والجنسانية تشمل ممثلين عن كل الدوائر الانتخابية للجنة. ويُقترح أن تحدّد كل دائرة من الدوائر الانتخابية للجنة الجهات المبلغة الرئيسية التي يجب مسح آرائها. وينبغي تحقيق توازن في أوساط الدوائر الانتخابية للجنة التي يجب مسح آرائها. ومن الناحية المثالية، ينبغي مسح آراء ما بين 3 و5 جهات مبلغة لكل عضو من أعضاء اللجنة وما بين 3 و5 من كل فئة مشاركة للبلد الواحد.
- معالجة البيانات وتقديم تقارير: سوف يُقدم تقرير بشأن نتائج المسح للجنة بغية تحسين عمل اللجنة في المستقبل. وسوف يجري تناول كل المعلومات المقدمة من المجيبين بصفة سرية. ولن يتم إرجاع المعلومات المقدمة بالنسبة إلى فرادى المجيبين ولن تعرض أي نتيجة مقابلة باعتبارها استنتاجات مستقلة. وسوف توحد البيانات المجموعة وتقدم في تقارير باستخدام نهج السجل. وبصورة خاصة، يقترح أن يتجسد كل معيار من معايير التقييم التسعة في نطاق رقمي (أي من 1 إلى 5، حيث يكون رقم 1 غير مرضٍ أبداً ويكون رقم 5 مرضٍ

- للغاية). وسوف توحد نتائج المسح وسوف تقدم في شكل تقرير وفقاً لما يلي: (1) النتائج الشاملة؛ (2) بحسب الإقليم؛ (3) بحسب نوع الدائرة الانتخابية للجنة (أي أعضاء اللجنة والمشاركين فيها).
- طرائق التنفيذ: سوف يقوم المسح على شبكة الإنترنت، إذ يستفيد من منتديات مفتوحة المصادر/ منخفضة الكلفة متاحة في السوق (أي شركة Survey Monkey). وينبغي الرد على المسح في غضون شهر أو شهرين منذ إطلاقه على شبكة الإنترنت.
- الكلفة المقدرة: تبلغ الكلفة الإجمالية المقدرة لتصميم مسح الآراء وتنفيذه حوالي 90 000 دولار أميركي. ويتضمن هذا المبلغ ما يلي: كلفة إبرام عقد مع مستشار بشأن الرصد والتقييم يتولى مسؤولية تصميم المسح لحوالي 4 أشهر (40 000 دولار أميركي)؛ وتكاليف الترجمة (10 000 دولار أميركي)؛ وتكاليف تنفيذ المسح (10 000 دولار أميركي، بما في ذلك تكاليف عقد استشاري وإمكانية شراء منتدى على شبكة الإنترنت)؛ وإعداد تقرير بشأن المسح ونشره (30 000 دولار أميركي، بما في ذلك كلفة عقد المستشار بشأن الرصد والتقييم لمدة شهرين وأمور أخرى).

باء- تقييمات معمقة على المستوى القطري

- الغاية⁽¹⁵⁾: ستجرى "تقييمات معمقة على المستوى القطري" في بلدان متطوعة أعربت عن رغبتها في المشاركة مشاركة كاملة في التميرين الرامي إلى إجراء تحليل شامل وعميق بشأن فعالية اللجنة. وتكتمل عمليات التقييم ما يتوقع من "مسح آراء أصحاب المصلحة في اللجنة" عن طريق إجراء تحليل على المستوى القطري بشأن تحديد الأسباب الجذرية للقيود المفروضة على فعالية اللجنة ودوافع النجاح الأساسية. وسوف تساعد الاستنتاجات والدروس المستفادة على تعزيز العمليات والإجراءات الوطنية المساهمة في إحراز تقدم في سبيل تحقيق أهداف اللجنة ونتائجها. وسوف يولى تركيز على تحديد "أفضل الممارسات"، مما يرمي إلى توثيق النماذج الناجحة التي سوف تنسخ في سياقات أخرى.
- النطاق: سوف تجمع التقييمات القطرية معلومات نوعية وكمية على حد سواء، وسوف يركز التحليل على كل معيار من معايير التقييم التسعة المشار إليها في الجدول 3 (سوف تكيف مع السياقات الوطنية) سعياً إلى قياس الأداء القطري في إطار دوافع النجاح الأساسية المحددة. وسوف يصب تركيز خاص على ما يلي: المعيار 1 (أهمية اللجنة فيما يتعلق بالأولويات والاحتياجات الوطنية)؛ المعيار 4 (تعزيز التقارب السياسي الأفقي والعمودي ضمن الأهداف القطرية للتقييمات)؛ المعيار 7 (قابلية اللجنة للاستجابة في تلبية مطالب الأهداف القطرية للتقييمات)؛ المعيار 8 (تأثير اللجنة في تعزيز العمليات السياسية في الأهداف القطرية للتقييمات)؛ المعيار 9 (القدرة على الاستيعاب الأهداف القطرية للتقييمات لأطر عمل اللجنة، ومبادئها وقراراتها، مع إيلاء تركيز خاص على تحليل مدى تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية في الماضي/الحاضر).
- أساليب جمع البيانات: سوف يتم الحصول على المعلومات اللازمة للتقييمات المعمقة على المستوى القطري عن طريق جمع معلومات رئيسية وثانوية وطنية وتحليلها. ويتضمن هذا الأمر جمع آراء أصحاب المصلحة الوطنيين (أي "مسح وطني للآراء") ووجهات نظرهم، وكذلك استعراض السياسات الوطنية المعنية بالأمن

الغذائي والتغذية، والاستراتيجيات والاستثمارات وغيرها من الإجراءات ذات الصلة (ولاسيما، من أجل تقييم مدى تطبيق و/انطباق المشورة السياسية المعززة للجنة والخطوط التوجيهية).

• **النموذج:** بالإشارة إلى جمع بيانات رئيسية، ينبغي أن يركز "مسح الآراء الوطني" المذكور أعلاه على جمع آراء أعرب عنها نموذج متوازن من المبلغين الرئيسيين الممثلين لأصحاب مصلحة وطنيين في اللجنة، بما في ذلك: المؤسسات الحكومية المعنية (من جملة أمور أخرى، القطاعات الزراعية والصحية والتعليمية)؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والقطاع الخاص؛ ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية العامة الأخرى المعنية والعاملة في البلد؛ والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في البلد.

• **معالجة البيانات وإعداد تقارير:** سوف تصاغ تقارير بشأن التقييم القطري تماشيًا مع "معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة"⁽¹⁶⁾. وسوف توحد المعلومات الرئيسية والثانوية المتاحة وسوف تدرج في تقارير سردية، تصف نتائج تحليل كل معيار من معايير التقييم التسعة بشأن فعالية اللجنة.

• **طرائق التنفيذ:** من المتوقع أن يستلزم تنفيذ تقييمات معمقة على المستوى القطري حوالي شهرين من العمل للبلد الواحد، على يد فريق يتألف من مقيمين مستقلين دوليين (واحد منهما مستشار رفيع المستوى يؤازره مستشار واحد مبتدئ)، يحظيان بخبرة في مجال العمليات السياسية الوطنية والدولية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وفي مجال الرصد والتقييم. وتشمل هذه الفترة: حوالي 3 أسابيع من العمل التحضيري في المكتب/المنزل؛ حوالي 3 أسابيع من العمل الميداني (بعثات لبلدان نموذجية)؛ حوالي أسبوعين لصياغة التقرير النهائي. وينبغي أن تدعم الحكومات المضيئة تنفيذ العمل الميداني، الأمر الذي ينبغي أن يسمي منسقين مسؤولين عن الوصل بين فريق التقدير عن طريق ممارسة التقييم. ويستطيع كل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يقدموا الدعم اللوجستي عند الإمكان. وينبغي مناقشة الاستنتاجات الأولية للتقييمات مع الحكومات المضيئة أثناء الأيام الأخيرة للعمل الميداني.

• **الكلفة المقدرة:** ينبغي النظر في تكاليف التصميم والتنفيذ. وتبلغ الكلفة المقدرة لتصميم التقييمات حوالي 50 000 دولار أميركي. ويتضمن ذلك المبلغ ما يلي: كلفة عقد مستشار في مجال الرصد والتقييم لمدة 3 أشهر تقريبًا (30 000 دولار أميركي)؛ تكاليف الترجمة (10 000 دولار أميركي)؛ تكاليف تحقق مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد التابع للجنة من تصميم التقييم (10 000 دولار أميركي). وتقدر الكلفة المقدرة لتنفيذ التقييمات بحوالي 50 000 دولار أميركي للبلد الواحد. ويتضمن ذلك المبلغ ما يلي: كلفة عقد مستشار رفيع المستوى لمدة شهرين (20 000 دولار أميركي)؛ كلفة عقد مستشار مبتدئ لمدة شهرين (10 000 دولار أميركي)؛ تكاليف السفر وبدل المعيشة اليومي لشخصين لمدة 3 أسابيع (15 000 دولار أميركي)؛ أمور متفرقة (5 000 دولار أميركي).

16- ومن المتوقع أن تتيح أنظمة قائمة بشأن التقييم والرصد أسستها مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى مداخلات إضافية في التقييمات المعمقة المقترحة على المستوى القطري. وعلى سبيل المثال، تقيم منظمة الأغذية والزراعة بالفعل (في سياق الهدف الاستراتيجي 1) القدرات الوطنية وسياسات الأمن الغذائي والتغذية، وبرامجها

الاستراتيجية وفي مجال الاستثمارات في نموذج من 40 بلداً في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الإطار الاستراتيجي لبرنامج الأغذية العالمي ونظام التقييم والرصد تقييم قدرات الحكومة. ففي أفريقيا، يملك البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا نظاماً شاملاً للرصد والتقييم. ولا بدّ من زيادة استكشاف التكامل مع جهات فاعلة أخرى.

17- ويختلف "عمق تحليل" أسلوب التقييم المقترحين اختلافاً كبيراً. وسوف يتيح تنفيذ مسح الآراء المقترحة، بصورة خاصة، لمحة عن الفجوات الرئيسية، ومواطن ضعف اللجنة، وقوتها، على نحو سريع وبتكلفة منخفضة. غير أنّ هذا الأسلوب لا يعتبر مناسباً لتحديد الأسباب الجذرية لهذه المسائل. ولهذا السبب ينبغي أيضاً مراعاة أنواع أكثر تعمقاً من التقييمات المركزة على التحليل القطري. ويمكن أن يكون تنفيذ التقييمات المعمقة على المستوى القطري أمراً مكلفاً، رهناً بعدد البلدان التي سوف ينظر بشأنها وبعمق التحليل الجاري. ويوجز الجدول 5 أدناه بعض مواطن القوة والضعف لنوعين خاصين من تقييمات فعالية اللجنة المقترحة في هذه الوثيقة.

الجدول 5: مواطن قوة وضعف أساليب التقييم المقترحة بشأن فعالية اللجنة

أساليب التقييم	مواطن القوة	مواطن الضعف
1 مسح آراء أصحاب المصلحة في اللجنة	الكلفة المنخفضة للتنفيذ (الاستفادة من منتديات المسح الإداري على شبكة الإنترنت المفتوحة المصادر والقائمة)	تعتمد صحة النتائج على نوعية نموذج الجهات المبلغة الأساسية التي تم الاتصال بها وحجمه
2 التقييمات المعمقة على المستوى القطري	إمكانية تغطية تكاليف التصميم بواسطة الأموال الموجودة يمكن عرض النتائج الأولية في الدورة الثانية والأربعين للجنة	يمكن أن يكون معدل الرد منخفضاً من غير المناسب تحديد الأسباب الجذرية لمسائل فعالية اللجنة
التقييمات المعمقة على المستوى القطري	من المناسب أكثر تحديد الأسباب الجذرية للفجوات، ومواطن الضعف، ومواطن القوة، والمجالات من أجل التحسين	بالاعتماد على عدد البلدان المأخوذة بعين الاعتبار وعلى عمق التحليل، يمكن أن تكون التقييمات مكلفة
	تكميل مسح الآراء بإتاحة معلومات مستقاة من مصادر رسمية (من قبيل إحصاءات رسمية، وسياسات وطنية متعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وغيرها) والمعلومات الأولية المجموعة على المستوى القطري	لا بد من حشد الموارد (البشرية والمالية) للتصميم والتنفيذ
	إتاحة المداخلات عن طريق آليات قائمة في مجال	وجود مخاطر لتكاثر جهود الرصد والتقييم التي تبذلها جهات فاعلة أخرى
		يمكن لجمع معلومات ثانوية متعلقة بالأمن الغذائي والتغذية لدعم التقييمات

الرصد والتقييم (العالمية والإقليمية والوطنية منها) أن تستغرق وقتاً
السماح باستعراض معمق لقدرات أصحاب المصلحة
من أجل استيعاب القرارات والتوصيات الصادرة عن
اللجنة على المستوى الوطني

18- وبلاستناد إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، يُقترح إجراء تقييمات أساسية بشأن فعالية اللجنة، بالاقتران مع مسح الآراء المذكور والتقييمات المعمقة على المستوى القطري" أثناء عام 2015 على أساس توافر الموارد المالية. وينبغي تكرار هذه الإجراءات في فترات منتظمة باستخدام نتائج التقييمات الأساسية لاستعراض التقدم المحرز.

الهوامش الختامية

- (1) مقتطفات من الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2 إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي – النسخة النهائية
http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_A_K7197.pdf
- (2) يعرف "قاموس المصطلحات الأساسية في مجال التقييم والنتائج القائمة على الإدارة" الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الفعالية في إطار مدى تحقيق أهداف التدخلات الإنمائية أو المتوقع تحقيقها، مع مراعاة أهميتها ذات الصلة. وتعتبر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "الفعالية" أحد معايير التقييم الأساسية للإغاثة الإنمائية. وعادة ما تقيّم فعالية الإغاثة الإنمائية بالاقتران مع معايير التقييم الأساسية التكميلية التالية: الأهمية؛ والفعالية؛ والاستدامة؛ والأثر. ويشير عدد كبير من المؤسسات الضالعة في التعاون الدولي من أجل التنمية، ومنها وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ووكالات التعاون الثنائي، إلى معايير التقييم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المذكورة أعلاه من أجل تعريف نهجها للرصد والتقييم.
<http://www.oecd.org/development/peer-reviews/2754804.pdf>
- (3) ناقشت مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل والأولويات في السابق، الروابط بين عمل برنامج العمل والأولويات والنهج الإطاري القائم على النتائج لوضع برنامج رصد. وبناء على ذلك، يطبق هذا المنطق هنا من أجل استخراج تعريف عملي لما يسمى بـ"فعالية لجنة الأمن الغذائي العالمي" على أساس ثلاث نتائج استخدمت من أجل توجيه عمل اللجنة على النحو المذكور في برنامج العمل المتعدد السنوات. أنظر: الفقرات من 58 إلى 60 من الوثيقة CFS 2013/40/9 – برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي 2014–2015 –
<http://www.fao.org/docrep/meeting/029/MI036a.pdf>
- (4) برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي 2014–2015
http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1213/PWP-Programme_of_Work_and_Priorities_/MI036_CFS2013_40_9_Rev1_formatted_en_COMPILED.pdf
- (5) وتخضع حالياً لنتيجتان إضافيتان رئيسيتان للجنة لمفاوضات ألا وهما مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية وخطة العمل المعنية بالتصدي لأنعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة.
- (6) وفيما يتعلق بالنتيجة ألف للجنة، تشير وثيقة البرنامج المتعدد السنوات للفترة 2014 – 2015 إلى ما يلي: يتمثل دور اللجنة لجهة التنسيق العالمي في توفير قاعدة شاملة وقائمة على الأدلة للمناقشة والتنسيق من أجل تعزيز العمل التعاوني بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، على نحو يتماشى مع احتياجات البلدان. وهي تمارس هذا الدور بشكل رئيسي من خلال المناقشات التي تدور في جلساتها العامة، بما في ذلك النظر في المبادرات والأطر المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والأنشطة ما بين الدورات التي تدعم عمل اللجنة. أما النتيجة فلا تراعي فقط التنسيق ضمن اللجنة نفسها بل أيضاً

طريقة عمل اللجنة مع المبادرات والمنتديات المهمة الأخرى على المستويين العالمي والإقليمي. وقد ينفذ التنسيق أيضاً في التشجيع على استخدام أكثر كفاءة للموارد وفي تحديد الثغرات على مستوى الموارد. وفي إطار النتيجة باء، يتحقق دور اللجنة في التقريب بين السياسات من خلال صياغة توصيات متعلقة بالسياسات، وتطوير استراتيجيات دولية ومبادئ توجيهية، وأطر أخرى للسياسات، استناداً إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والمساهمات على المستويين الوطني والإقليمي ومشورة الخبراء وآراء مختلف أصحاب المصلحة. وسوف يتضمن التقريب بين السياسات مزيداً من التكامل والاتساق أفقياً (بين الدول والمنظمات وأصحاب المصلحة، وما إلى هنالك) وعمودياً كذلك (من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي والعكس بالعكس). وتحظى هذه النتيجة بمزيد من الدعم من خلال وضع استراتيجية اتصال للجنة ترمي إلى توعية صانعي القرارات بتوصيات اللجنة وعبر حضور رئيس اللجنة في المنتديات الرئيسية. وفيما يتصل بالنتيجة جيم، دور اللجنة في تسيير دعم الخطط الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي والتغذية (كالسياسات والبرامج والإجراءات الأخرى وغير ذلك) يشمل الدعم / المشورة بشأن وضع وتنفيذ ورصد وتقييم الخطط للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، استناداً إلى مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة. أما التقدم على صعيد هذه النتيجة فسيكون أيضاً رهن استجابات اللجنة للبلدان والأقاليم واعتماد المشورة والأدوات والأساليب والأطر التي تدعم الاستجابات المنسقة الناتجة عن إجراءات اللجنة.

- (7) تستخدم وثيقة إصلاح اللجنة عبارة "المنتدى الدولي والحكومي الدولي" بالإشارة إلى اللجنة.
- (8) *A guide to monitoring and evaluating policy influence*, Harry Jones, Overseas Development Institute (ODI), 2011
- (9) يعرف فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم نظرية التغيير باعتبارها "نموذجاً يفسر طريقة توقع إجراء تدخل كي يؤدي إلى آثار متوخاة أم ملاحظة. وتبين نظرية التغيير، بصورة عامة بشكل رسوم بيانية، سلسلة من الافتراضات والروابط التي تقوم عليها العلاقات السببية المقترحة بين المداخلات، والمخرجات، والنتائج، والآثار على مختلف المستويات".
- (10) http://www.uneval.org/papersandpubs/documentdetail.jsp?doc_id=22
Knowledge Utilization and Public Policy Processes: A Literature Review, S. Neilson, International Development Research Centre (IDRC), 2001
- (11) *A guide to monitoring and evaluating policy influence*, Harry Jones, Overseas Development Institute (ODI), 2011
- (12) تصقل "مسائل التقييم الرفيعة المستوى" التركيز على عمليات التقييم المتوقعة بزيادة توضيح الجوانب الواجب النظر فيها عند تقييم أداء اللجنة في إطار معايير التقييم المختلفة. وتوجد المسائل العامة التي يتعين على التقييمات أن تقدم إجابات بشأنها. وتساعد مجموعة واضحة ودقيقة من المسائل الأكثر أهمية على توجيه تصميم التقييمات الواجب تنفيذها، بضمان أن تكون مركزة وقابلة للإدارة وفعالة من حيث الكلفة ومفيدة. وحسب طريقة تناول بيانات التقييمات التي يتعين اختيارها، يمكن تحويل مسائل التقييم إلى "مؤشرات".

(13) يتمثل أحد النماذج المحتملة لهذا النوع من النهج في حدث الخطوط التوجيهية الطوعية التابعة للجنة المعقود في مايو/أيار 2014 والذي تبادلت فيه غواتيمالا، والفلبين، وسيراليون التجارب المتصلة بعملية اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية على المستوى الوطني.

(14) في المستقبل وعلى أساس توافر المواد، يمكن النظر أيضاً في نطاق تقييم كامل للجنة. وينبغي أن يشمل هذا الأمر المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بمشاركة أفرقة خبراء متعددة التخصصات لجمع المعلومات الرئيسية والثانوية وتحليلها.

(15) ينبغي أن يستند تحديد البلدان العرصة للتقييم إلى البلدان المتطوعة لإبداء رغبة في المشاركة الكاملة في التمرين. ومن أجل النظر في النتائج الموحدة لمختلف التقييمات القطرية على النحو المطبق على اللجنة ككل، ينبغي إدراج نموذج تمثيلي يتراوح بين 10 في المائة و20 في المائة من مجموع عدد البلدان الأعضاء في اللجنة، مما يضمن توازناً إقليمياً وإقليمياً فرعياً مناسباً. ولا ينبغي اعتبار نموذج أصغر تمثيلاً لتحديد مدى الفعالية العالمية و/أو الإقليمية للجنة. غير أنه وحسبما أشير إليه سابقاً، يرمي أيضاً إجراء هذه التقييمات على المستوى القطري إلى توليد التعليم من أجل مساعدة البلدان "الخاضعة للتقييم" على تعزيز العمليات والإجراءات المساهمة في أهداف اللجنة على المستوى الوطني. وبناء على ذلك، سوف يكتسب تنفيذ هذا النوع من التقييم أهمية حتى إذا كان يقتصر على عدد قليل من البلدان.

(16) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

http://www.uneval.org/papersandpubs/documentdetail.jsp?doc_id=22